العرب
الجمعة 2021/10/15
السنة 44 العدد 12210

تقسيم مناطق النفوذ بين واشنطن وموسكو وبكين يجنّب العالم حربا نووية

مراجعة الاستراتيجية العسكرية تدعم الولايات المتحدة في مواجهة النفوذين الروسي والصيني

تحالف يهدد نفوذ واشنطن

تواجه الولايات المتحدة خيارات حرجة لمواجهة النفوذين الروسي والصيني المتصاعدين، خصوصا في مجال الأسلحة السيبرانية والنووية والتقدم التكنولوجي، وهو ما يدفعها نحو مراجعة سياساتها واستراتيجيات تدخلها العسكري في العديد من الجبهات التي تخضع لمنافسة شرسة بينها وبين التحالف الروسي - الصيني، لتجنّب المواجهة العسكرية المباشرة وحماية الأراضي الأميركية من أي هجمات نووية أو مواجهات محتملة.

واشنطن – اتجهت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن نحو تغيير السياسة الخارجية للولايات المتحدة بالنأي بها عن صراعات الشرق الأوسط، عبر سحب قواتها التي كانت تنتشر في الجبهات التقليدية، والتركيز على جبهات جديدة تضمن لها التصدي للنفوذ الروسي والصيني المتصاعد، الذي أصبح يفرض تقاسما لمناطق النفوذ يحمي العالم من صراعات نووية.

وخلال انشغال واشنطن في العقد الماضي بمشكلات الشرق الأوسط وبتعزيز نفوذها في صراعات المنطقة، انشغلت موسكو وبكين بتطوير قدراتهما الدفاعية وتحقيق تقدم على مستوى الأسلحة النووية والسيبرانية، وهو ما يرى محللون أنه يرجح دفة القوى لصالح الصين وروسيا على حساب الولايات المتحدة، وصار يدفع واشنطن أكثر فأكثر نحو مراجعة سياساتها.

ويقول الخبير العسكري الأميركي ديفيد تي باين، الحائز على ماجستير في دراسات الأمن القومي من جامعة جورج تاون، إن هناك تهديدا متزايدا من إمكانية نشوب حرب على جبهتين مع روسيا والصين، وينبع ذلك من تفوقهما المتزايد على الولايات المتحدة في ما يتعلق بالأسلحة النووية، والنبض الكهرومغناطيسي والأسلحة السيبرانية.

مفاهيم بالية

على الرغم من التراجع العسكري الاستراتيجي المتزايد للولايات المتحدة، لا يزال العديد من صناع السياسة الأميركيين، إن لم يكن معظمهم، يعتقدون أن الولايات المتحدة هي أقوى قوة عسكرية على وجه الأرض، وقد تسببت هذه المغالطة في إهمال إعادة بناء الترسانة النووية الأميركية، وبناء نظام وطني شامل للدفاع الصاروخي، وتقوية الشبكة الكهربائية الأميركية لردع أي هجوم كارثي من قبل روسيا أو الصين.

ويشير باين نائب مدير العمليات القومية لمجموعة العمل حول الأمن القومي والوطني الخاصة بمواجهة هجوم النبض الكهرومغناطيسي في تقرير نشرته مجلة ناشونال إنتريست الأميركية، إلى أنه يجب على القادة الأميركيين التخلص من مفهومهم المثالي الخاطئ عن عالم آمن أحادي القطب يتم فيه الاعتراف بالولايات المتحدة عالميا كأقوى قوة عظمى.

ويرى باين أن الواقع مختلف تماما، فالولايات المتحدة تواجه الآن خيارات صارخة ومحدودة وغير مريحة على نحو متزايد، وهي في حاجة ماسة إلى استراتيجية كبرى جديدة ذات تفكير استشرافي تتصدى لهذا التحالف المزدهر بين قوتين نوويتين عظميين وتقسمه وتعطّله.

> الولايات المتحدة في حاجة ماسة إلى استراتيجية كبرى تتصدى لتحالف الصين وروسيا المزدهر وتقسمه وتعطّله

وللردّ على معضلة الأمن القومي غير المسبوقة هذه وضمان بقاء الولايات المتحدة، يلفت باين إلى أنه يجب على القادة الأميركيين أن يستغنوا عن سعيهم للهيمنة، وهي استراتيجية كبرى فاشلة عفا عليها الزمن، ويستعينوا بدلا من ذلك باستراتيجية ضغط استراتيجي للقوات وتحقيق التوازن في الخارج.

ومن شأن استراتيجية الضغط الاستراتيجي أن تحقن دماء الأميركيين، وتحافظ على أموالهم إلى جانب مواردهم العسكرية المحدودة، وأن تعيد التركيز على الدفاع عن المصالح الأساسية والحيوية للولايات المتحدة. ومن شأن ذلك أن يقلل من مخاطر اندلاع حرب غير ضرورية مع خصوم واشنطن النوويين الكبار، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى عالم أكثر أمانا، مع أمل أن يكون أكثر سلاما.

ومن شأن ضغط القوات الأميركية السعي إلى ضمان عدم هيمنة أي قوة كبرى على أوروبا وشمال شرق آسيا. ومع ذلك، فإنه سيجبر حلفاء الولايات المتحدة على تحمل العبء الأمني الرئيسي في مناطقهم، والاعتماد على القوى المحلية لتحقيق التوازن مع القوى الإقليمية المهيمنة مثل روسيا والصين.

ومن شأن استراتيجية تحقيق التوازن في الخارج أن تعيد حرية العمل الأميركية لاختيار الحروب التي ستشارك فيها والحروب التي يجب تجنبها، بالنظر إلى أن مثل هذه الحروب يمكن أن تتصاعد بسرعة وبشكل غير متوقع إلى المستوى النووي.

أهداف متغيّرة

يقول المحلل الأميركي إنه بناء على كلّ ما سبق، ومن أجل الحدّ من الخطر المتزايد لتورط الولايات المتحدة في حروب بين القوى العظمى التي من شأنها أن تزيد من تعريض واشنطن لهجوم نووي، يجب أن تسحب قواتها العسكرية من أوروبا وأفريقيا وآسيا، بما في ذلك الشرق الأوسط.

كما أنها ستمتنع عن غزو واحتلال بلدان أخرى أو الانخراط في مساع لبناء الدول. ولن ترسل الولايات المتحدة قوات استطلاعية إلا إذا كانت الدول الواقعة في منطقة نفوذها أو تلك التي تشكل مصالحها الحيوية، مثل أوروبا الغربية واليابان، مهددة بهجوم وشيك من العدو. وقد يكون هناك استثناء للإبقاء على عدد محدود من القوات الأميركية منتشرة في ألمانيا كوسيلة لردع العدوان الروسي المحتمل على أوروبا الغربية، اعترافا بالأهمية الفريدة التي تتمتع بها هذه المنطقة بالنسبة للاقتصاد والصناعة الأميركية.

ومن شأن تقليص الوجود العسكري الأميركي في الخارج أن يزيد من تقويض الدعم للإرهاب المناهض للولايات المتحدة، والأهم من ذلك، من شأنه أن يقلل إلى حدّ كبير من الزخم الذي يدفع روسيا والصين إلى التحالف مع بعضهما البعض لتحقيق التوازن ضد الولايات المتحدة. وكجزء من هذه الاستراتيجية، سوف تتخلى الولايات المتحدة أخيرا عن حربها العالمية الفاشلة على الإرهاب، والتي أهدرت تريليونات الدولارات في خوض حروب عقيمة ضد التمرّد في الشرق الأوسط، وفقا لباين.

وبدلا من ذلك، وبعد عقدين من التشتت الذي تفوقت فيه روسيا والصين على قدرات الولايات المتحدة في كل مجال رئيسي تقريبا من مجالات التكنولوجيا العسكرية الاستراتيجية، ستسعى الولايات المتحدة أخيرا إلى تحديث وإعادة بناء ترسانتها النووية الاستراتيجية وقدراتها الدفاعية الاستراتيجية.

وقد تحقق منطقة نفوذ عالمية بين الولايات المتحدة وروسيا والصين نجاحا مماثلا للعالم بأسره. وقد أفصح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مرارا عن أن أحد أهداف سياسته الخارجية الرئيسية هو إبرام اتفاقية "يالطا جديدة". وفي إطار مثل هذا المخطط، سوف ينقسم العالم إلى مناطق، لكلّ منها هيمنتها الإقليمية، بهدف رئيسي هو تعزيز استقرار القوى العظمى والسلام.

وبموجب مثل هذا الاتفاق، ستحتفظ الولايات المتحدة بأكبر منطقة نفوذ، بما في ذلك نصف الكرة الغربي بأكمله، وأوروبا الغربية، واليابان، وأستراليا، ونيوزيلندا، والتي ستظل محمية بـ"المظلة النووية" الأميركية.

وسوف تشمل منطقة النفوذ الروسية الجمهوريات السوفييتية السابقة وصربيا وإيران والعراق وسوريا وليبيا. وقد تتكون منطقة نفوذ الصين من كوريا الشمالية وتايوان وبحر الصين الجنوبي وباكستان وأفغانستان والدول الماركسية/الشيوعية الأربع في جنوب شرق آسيا وحوالي ست دول أفريقية يقودها حاليا حكام ماركسيون/شيوعيون.

وإذا وافق القادة الأميركيون على مثل هذه الخطة والالتزام بعدم نشر أي قوات أميركية في أوروبا الشرقية، إلا في حالة العدوان الروسي، فإن روسيا، بعد أن حققت هدفها المتمثل في تحقيق الأمن العسكري على طول حدودها الغربية، قد تحوّل تركيزها شرقا نحو التهديد المتزايد للصين.

ويقول باين إنه ينبغي على القادة الأميركيين أن يبلغوا موسكو وبكين بشكل عاجل على الفور بأن بلادهم لن تتدخل عسكريا في أي حروب محتملة حول تايوان أو الجمهوريات السوفييتية السابقة، والتخلي بشكل أساسي عن التدخلات العسكرية الأميركية المستقبلية في مناطق نفوذهما.

ومن شأن مثل هذه الإجراءات أن تعزز الأمن القومي الأميركي وتقلل إلى حد كبير من فرص وقوع هجوم من قبل روسيا والصين على الولايات المتحدة من خلال الحدّ من التهديد المتصور لموسكو وبكين مع زيادة احتمال حدوث انقسامات وشقاق بينهما، مما قد يؤدي إلى انقسام وتعطيل تحالفهما مع مرور الوقت.

التغطية الصحية حلم اللبنانيين في زمن الأزمات

بيروت – جعلت الأزمة الاقتصادية والانهيار المالي المستمر في لبنان الكثير من اللبنانيين عاجزين عن العلاج في المستشفيات الخاصة والحكومية، كما عجزت الصناديق الحكومية الضامنة للتغطية الصحية عن تأمين كلفة العلاج التي أصبحت باهظة جدا.

ويتخوّف محمد كركي مدير عام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (حكومي)، من أن يصبح الحق في العلاج في لبنان حكرا على الأغنياء فقط.

ويغطي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وحده كلفة الاستشفاء لنحو 35 في المئة من الشعب اللبناني البالغ نحو 4.2 مليون نسمة. وتغطي وزارة الصحة وتعاونية موظفي الدولة وطبابة الجيش وقوى الأمن كلها مجتمعة حوالي 45 في المئة من اللبنانيين، إلا أنها تعاني أيضا من الأزمة نفسها، فيما يملك 15 في المئة من المواطنين تأمينا صحيا لدى شركات خاصة.

ورغم أن الصندوق الوطني للضمان يتحمل 90 في المئة من كلفة الفاتورة الصحية، ولا يترتب على المواطن سوى دفع 10 في المئة من المبلغ، إلا أن تراجع الليرة مقابل الدولار إثر الأزمة الاقتصادية الحادة التي تضرب البلاد منذ نحو عامين، جعل الفارق الذي يدفعه المواطن باهظا، حيث إن المستشفيات تُسعّر كلفة الاستشفاء وفق سعر صرف الدولار في السوق الموازية، بينما ما زالت تعريفة الضمان الاجتماعي تخضع لسعر الصرف الرسمي للدولار.

وأصبح هذا الفارق البسيط يصل أحيانا إلى عشرات الملايين من الليرات، بينما الحد الأدنى للأجور يبلغ 675 ألف ليرة (37.5 دولار في سعر السوق الموازية)، ما يجعل تأمين تلك المبالغ حلما للكثيرين، حتى أن بعض المواطنين يضطر إلى بيع منزله لقاء سداد كلفة عملية جراحية، وبعضهم الآخر يُجبر على سحب تعويض عمله طوال العشرات من السنين، أما من لا يملك المال بتاتا، فقد يجد نفسه محروما من حقه في العلاج.

ووفقا لدراسة نشرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "إسكوا" في سبتمبر الماضي، يرزح 74 في المئة من اللبنانيين تحت خط الفقر.

ويقول كركي، إن انهيار قيمة العملة أثر بشكل كبير، لأن تعريفات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مبنية على أساس سعر صرف الدولار الرسمي البالغ ألفا و510 ليرات، في حين أن الدولار الواحد يبلغ حاليا نحو 18 ألف ليرة.

ويضيف أن المستشفيات تحسب تكلفة الأدوات والمستلزمات الطبية والاستشفائية، وفق سعر صرف الدولار في السوق الموازية، وهذا ما يجعل الفارق يتخطى 10 أضعاف تعريفة الضمان.

ويلفت كركي، إلى أنه يتلقى العشرات من المراجعات يوميا من مواطنين يشكون المبالغ الكبيرة التي تطلبها منهم المستشفيات، حيث تراوح أحيانا بين 50 و150 مليون ليرة (2778 ـ 8335 دولارا).

ويتبع صندوق الضمان لوزارة العمل، لكنه يتمتع بإدارة مستقلة، ويستفيد من خدماته جميع موظفي القطاع الخاص والعمال المتعاقدين مع مؤسسات الدولة، إضافة إلى شرائح أخرى في المجتمع كالأطباء وأساتذة التعليم وسائقي سيارات الأجرة والحافلات وغيرهم.

ويروي كركي أن أحد المواطنين دخل المستشفى لإجراء عملية جراحية في القلب، فترتب عليه دفع مبلغ قدره مئة وستون مليون ليرة (8888 دولارا)، مع العلم أن هذا المريض ليس بحوزته مليون واحد.

ويضيف "هذا الرجل كان أمام خيارين، إما بيع منزله لسداد هذا المبلغ، وإما أن يسحب تعويض عمله عن العشرات من السنين لدفع جزء من المبلغ".

ويقول كركي "حياة المواطنين أصبحت في خطر، لأن البعض من المستشفيات لا تستقبلهم قبل تأمينهم الأموال اللازمة، ما يعني حرمان الفقراء من تلقي الرعاية الصحية".

ويحذر من أن الوضع ينذر بكارثة صحية كبيرة، لأنه في حال لم تُتخذ الإجراءات اللازمة بسرعة، ستصبح الطبابة والاستشفاء حكرا على الأغنياء فقط في لبنان.

محمد كركي

الوضع ينذر بأن العلاج قد يصبح حكرا على الأغنياء فقط

وعدا عن العلاج، ارتفعت أسعار معظم الأدوية بنحو 8 أضعاف فضلا عن فقدان قسم آخر منها، ما حرم لبنانيين من تناول أدويتهم، فيما يلجأ بعضهم إلى دول أخرى قريبة لتأمينها.

ويقول مدير صندوق الضمان الاجتماعي إنه قدم اقتراحا إلى المسؤولين المعنيين بهذا الملف، ينص على زيادة تعريفات الضمان من خلال فرض زيادة على الاشتراكات التي يدفعها صاحب العمل والحكومة والموظف للصندوق.

ويستند الضمان في تأمين أموال العلاج، وتعويض نهاية الخدمة، إلى الاشتراكات الشهرية التي يدفعها صاحب العمل والأجير إضافة إلى مساهمات الحكومة التي تقدر بـ25 في المئة من إجمالي النفقات الصحية.

ويلفت إلى أن هذه الزيادة يمكن أن تغطي تكاليف الأطباء بنسبة تقدّر بين 70 و100 في المئة، "لكن لم تتخذ القرارات اللازمة من الجهات المعنية حتى الآن".

ويرى كركي أنه بات من الضروري توسيع وتفعيل المستشفيات الحكومية البالغ عددها 29، لأن تعريفتها وأسعارها تعد منخفضة ومقبولة مقارنة بنظيرتها الخاصة البالغ عددها 136، فيما قد يساهم فرض ضرائب ورسوم متخصصة على الكحول والتبغ والمازوت وأي مواد أخرى تضر بصحة المواطن، في تأمين الأموال وتقديمها إلى الجهات الحكومية الضامنة التي تدين للمستشفيات بالملايين من الدولارات من المستحقات المتأخرة، والفواتير التي لم تدفع بعد في تراكم مستمر مع استمرار الأزمة الاقتصادية.

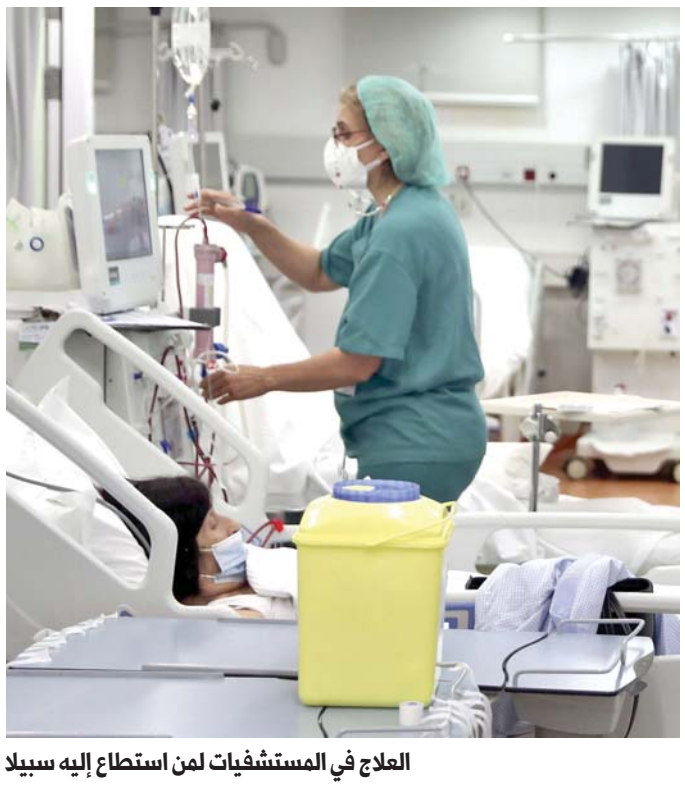

العلاج في المستشفيات لمن استطاع إليه سبيلا